

Economic and Social Commission for Western Asia

التنمية المجتمعية الدامجة و الشاملة للجميع

نهج متكامل لتطبيق الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة

د. علاء سبيع – المستشار الإقليمي لشؤون الإعاقة في الإسكوا



UNITED NATIONS

الإسكوا
ESCWA

Shared Prosperity **Dignified Life**



تعريف الإعاقة

على المستوى الفردي:

قصور:

فقدان أو ضعف في الأداء الوظيفي البدني أو البنيوي بما في ذلك الأداء الوظيفي العقلي

محدودية النشاط:

الصعوبات التي يمكن أن يواجهها الفرد في القيام بالأنشطة من حيث الكمية والنوعية

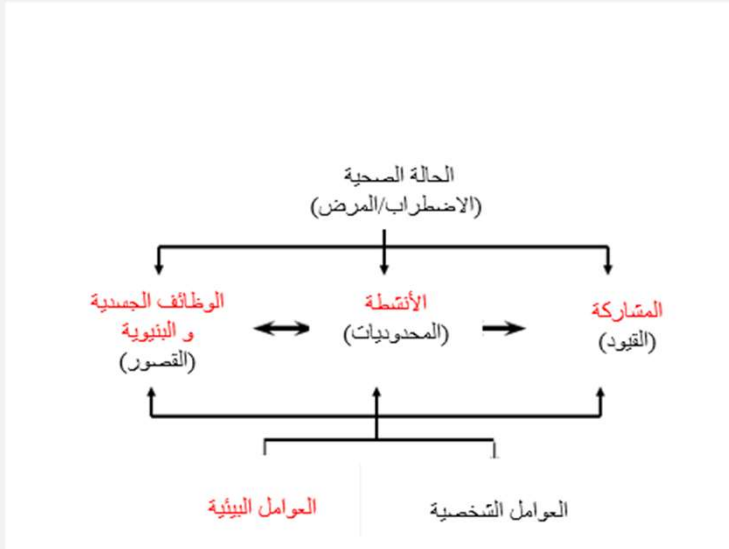
البيئة:

تقييد المشاركة:

مشاكل قد يواجهها الفرد خلال انخراطه في الأوضاع الحياتية

العوائق و العوامل الميسرة:

يمكن للعوامل البيئية أن تكون مسهلة للفرد أو معوقات له.



انتهاج النموذج الطبي للإعاقة وتطبيق الإتفاقية الدولية

تنتهج معظم الدول العربية النموذج الطبي للإعاقة الذي يركّز على القصور الجسدي للشخص، أي الذي يهدف إلى "إصلاح" الشخص ذو الإعاقة من دون النظر إلى الحواجز المحيطة به. ولكن هذا لا يطابق مبادئ الإتفاقية الدولية علمًا أنّها:

- تعترف بحق ما لجميع أفراد الأسرة الإنسانية من كرامة وقيم متأصلة وحقوق متساوية غير قابلة للتصرف (الديباجة المادة أ)
- تدرك أن الإعاقة تشكّل مفهوماً لا يزال قيد التطور وأن الإعاقة تحدث بسبب التفاعل بين الأشخاص الذين لديهم قصور جسدي، والحواجز في المواقف والبيئات المحيطة التي تحول دون مشاركتهم مشاركة كاملة فعالة في مجتمعهم على قدم المساواة مع الآخرين (الديباجة المادة هـ)
- تعترف بأهمية تمتّع الأشخاص ذوي الإعاقة باستقلالهم الذاتي واعتمادهم على أنفسهم، بما في ذلك حرية تحديد خياراتهم بأنفسهم (الديباجة المادة ن)،

لذلك، فإن المنحى الرئيسي لتطبيق الإتفاقية هو العمل على إزالة الحواجز البيئية وتحسين السياق العام المحيط بالشخص ذو الإعاقة وليس

معالجة و تأهيل القصور الجسدي

التأهيل / المنحى المؤسسي

أحد أهم أركان وركائز النموذج الطبي هو التأهيل المؤسسي والذي يتمثل في مراكز الرعاية النهارية (والإيوائية في بعض الأحيان) والمنتشر بشكل مكثف في الدول العربية، وهو يهدف إلى "إصلاح" الشخص كي يلائم المجتمع. وقد صُمم كثير من السياسات والخدمات بناءً على هذا المفهوم والنهج

تحديات تبني المنحى المؤسسي

- متوسط نسبة الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يحصلون على الخدمات في العالم العربي أقل من 15% اعتماداً على أسلوب العمل المؤسسي
- نقص في برامج الوقاية والإكتشاف والتدخل المبكر (من 0-5 سنوات)
- تمركز الخدمات في المدن الكبرى
- غالبية الخدمات محصورة للفئة العمرية بين 6 – 18 سنة
- ندرة خدمات شديدي الإعاقة ومتعددي الإعاقة
- عدم تعامله إلا بشكل ضئيل مع الاتجاهات السلبية السائدة
- تكاليف إنشاء وتشغيل المراكز المتخصصة باهظة

تحديات تبني المنحى المؤسسي

- يعتمد على وجود كوادر متخصصة قد تكون غير متوفرة وتساهم في ارتفاع كلفة الخدمات
- لا يعمل على إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة في مجتمعاتهم بل على العكس قد يؤدي أحياناً إلى مزيد من العزلة والإقصاء
- لا يشرك منظمات الأشخاص ذوي الإعاقة في رسم السياسات واتخاذ القرارات
- ينظر إلى الأشخاص ذوي الإعاقة كمتلقين فقط للخدمات بدل من كونهم مشاركين فاعلين في تنمية مجتمعاتهم.
- لا يعتمد على الإمكانيات والأدوار التي يمكن أن يقوم بها أفراد أسرة الشخص ذي الإعاقة وأعضاء المجتمع المحلي إلا بشكل ضئيل جداً
- يؤدي إلى مزيد من عزل وإقصاء الأشخاص ذوي الإعاقة بدل من إدماجهم في المجتمع

المادة 19-العيش المستقل والإدماج في المجتمع

تقر الدول الأطراف في هذه الاتفاقية بحق جميع الأشخاص ذوي الإعاقة، مساواة بغيرهم، في العيش في المجتمع، بخيارات مساوية لخيارات الآخرين، وتتخذ تدابير فعالة ومناسبة لتيسير تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة الكامل بحقوقهم وإدماجهم ومشاركتهم بصورة كاملة في المجتمع. ويشمل ذلك كفالة ما يلي:

(أ) إتاحة الفرصة للأشخاص ذوي الإعاقة في أن يختاروا مكان إقامتهم ومحل سكنهم والأشخاص الذين يعيشون معهم على قدم المساواة مع الآخرين وعدم إجبارهم على العيش في إطار ترتيب معيشي خاص؛

(ب) إمكانية حصول الأشخاص ذوي الإعاقة على طائفة من خدمات المؤازرة في المنزل وفي محل الإقامة وغيرها من الخدمات المجتمعية، بما في ذلك المساعدة الشخصية الضرورية لتيسير عيشتهم وإدماجهم في المجتمع، ووقايتهم من الانعزال أو الانفصال عنه؛

(ج) استفادة الأشخاص ذوي الإعاقة، على قدم المساواة مع الآخرين، من الخدمات والمرافق المجتمعية المتاحة لعامة الناس، وضمان استجابة هذه الخدمات لاحتياجاتهم.

المادة 19: العيش المستقل والإدماج في المجتمع

على الدول أن تتخذ تدابير فعالة ومناسبة لتيسير تمتع الأشخاص ذوي الإعاقة تمتعاً كاملاً بهذا الحق وبإدماجهم الكامل ومشاركتهم في المجتمع

ولتنفيذ هذه المادة، وتغيير هذا الواقع في العالم العربي، يستلزم ذلك عملية تحدٍ صعبة تتمثل في إزالة مجموعة من العوائق الاجتماعية والثقافية والهندسية

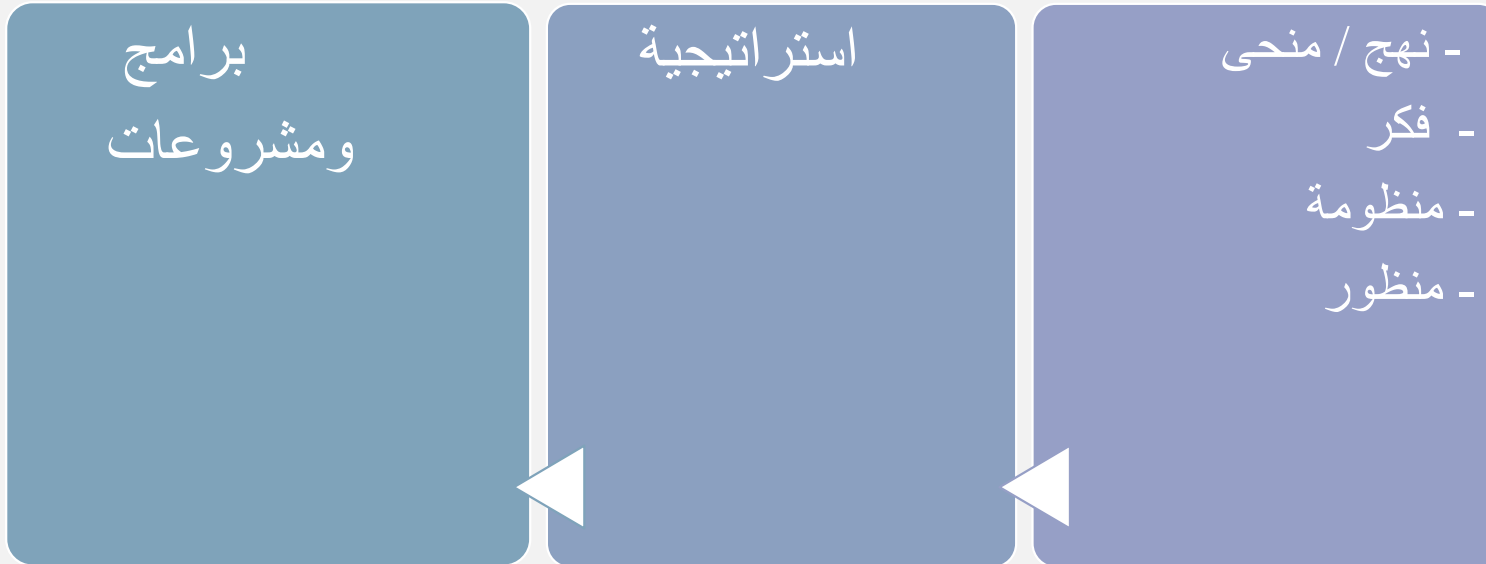
والاقتصادية والقانونية

من أفضل المناحي لتطبيق هذه المادة بالأخص ومواد الاتفاقية الدولية لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة عامة أن تطبق الدول



منحى التنمية المجتمعية الدامجة والشاملة للجميع

ما هي التنمية المجتمعية الدامجة؟



مبني على المنظور الاجتماعي والحقوقى

التنمية المجتمعية الدامجة

إن صدور اتفاقية الأمم المتحدة لحقوق الأشخاص ذوي الإعاقة وأهداف التنمية المستدامة، دفع دول العالم بالتحول من النموذج الطبي إلى النموذج الاجتماعي للإعاقة، والاتجاه نحو استراتيجيات تنمية تركز على الدمج، فبدأ اعتماد برامج التنمية المجتمعية الدامجة (CBID).

ويستند عمل برامج التنمية المجتمعية الدامجة إلى مبادئ اتفاقية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة. وهي تقر بأن:

بناء مجتمعات قوية يتطلب التركيز على توفير الخدمات بشكل متساوٍ بين الجميع، وعلى المشاركة المدنية التي تهدف إلى دعم والعمل مع

الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومنظماتهم لتمكينهم من المشاركة بشكل كامل في الحياة الاجتماعية والاقتصادية والسياسية في

مجتمعاتهم.

التنمية المجتمعية الدامجة

يمثل مفهوم **(CBID Community-based Inclusive Development)** التنمية المجتمعية الدامجة تطوراً لمفهوم التأهيل المجتمعي **(CBR Community-based Rehabilitation)**، الذي طورته منظمة الصحة العالمية ومنظمة العمل الدولية واليونسكو والتحالف الدولي للإعاقة والتنمية **(IDDC)** في شكله الجديد، وهو يبتعد عن التركيز على إعادة التأهيل ويتجه أكثر نحو الدمج والمشاركة، والتأكيد على نموذج التنمية المجتمعية، القائم على نهج حقوق الإنسان.

التنمية المجتمعية الدامجة والشاملة للجميع **(CBID)**، هي نهج متعدد القطاعات لتحسين تكافؤ الفرص والإدماج الاجتماعي للأشخاص ذوي الإعاقة واضعين في الاعتبار التغلب على العراقيل التي توجّب الإعاقة (أو تؤدي إلى تفاقم الإعاقة) وبالأخص الفقر. وهو يمثل جهداً مشتركاً للأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم ومنظماتهم ومجتمعاتهم، والخدمات الحكومية وغير الحكومية ذات الصلة الصحية والتعليمية والمهنية والاجتماعية وغيرها.

التنمية المجتمعية الدامجة والشاملة للجميع

يعني مفهوم المجتمع الدامج والشامل أن المجتمعات والخدمات المحلية (التعليمية، الصحية، الاجتماعية، الدينية، الرياضية.. الخ) تكيف هياكلها وإجراءاتها لتسهيل دمج الأشخاص ذوي الإعاقة، بدلاً من توقع تغييرهم ليتناسبوا مع الترتيبات القائمة. ويهدف من ناحية إلى:

1) مساندة و دعم الخدمات الحكومية كي تصبح أكثر شمولية ومرحّبة بالأشخاص ذوي الإعاقة وربطها بجهود تنمية المجتمع ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة في بيئاتهم المحلية. و من ناحية أخرى يهدف إلى

2) تفعيل دور المجتمعات المحلية لتعزيز وحماية حقوق الأشخاص ذوي الإعاقة من خلال إحداث تغييرات داخل المجتمع، على سبيل المثال، إزالة وصمة العار والتحيز والعوائق التي تحول دون المشاركة.

أهداف التنمية المجتمعية الدامجة

- ضمان إدماج الأشخاص ذوي الإعاقة بشكل كامل في جميع جوانب الحياة المجتمعية؛
- تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة من الوصول بشكل كامل إلى جميع المرافق والخدمات؛
- دعم وتعزيز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في عمليات صنع القرار على المستوى المحلي؛
- العمل بشكل وثيق مع الشركاء المحليين والحكومات المحلية وحركة الإعاقة لإحداث التغيير.

مستلزمات تطبيق التنمية المجتمعية الدامجة

الكوادر المحلية:

استحداث برامج خدمات محلية تستلزم تكوين فريق عمل محلي (مختصين أو غير مختصين ولكن مدربين) يقدم الخدمات للأشخاص ذوي الإعاقة على المستوى المجتمعي، و قد يكون مرتبطاً بمؤسسة متخصصة في الإعاقة او خدمية عامة (صحة، تعليم، الخ)، او جمعية أهلية/تنمية مجتمعية.. الخ

قد يكون:

- - كامل الوقت Full Time
- - بعض الوقت Part Time
- - تطوع بمكافأة أو بدون
- - منتدب من جهات حكومية أو غير حكومية

مستلزمات تطبيق التنمية المجتمعية الدامجة

تبني المراكز المتخصصة والمختصين في الإعاقة أدوار ومسؤوليات جديدة (مراكز موارد ومصادر)

- تقديم ورش تدريبية مكثفة للأهل بهدف توعيتهم وتعريفهم بمدى أهمية دورهم في تطوير قدرات و مهارات أبنائهم.
- الاستفادة من وسائل التواصل الاجتماعي لتعزيز التواصل و تبادل الخبرات.
- القيام بالتقييم الوظيفي المتخصص للأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة، وتصنيفهم حسب درجة الصعوبات واحتياجاتهم.
- العمل على تطوير برنامج كشف وتدخل مبكر للأطفال
- توفير مكاتب "خدمة الجمهور" لإرشاد وتوجيه الأسر والأشخاص ذوي الإعاقة الغير ملتحقين بالمعهد (التوعية بالحقوق، أماكن الخدمات، إجراءات الحصول)
- مساندة ودعم التعليم الدامج في المدارس المحيطة
- العمل على بناء قدرات وتدريب الموارد البشرية اللازمة لتحقيق الدمج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة
- إنتاج ونشر مواد تعليمية وتوعوية (فيديوهات، ملصقات، كتيبات، رسائل نصية... الخ)
- دعم وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم (توعية بالحقوق، تدريب، تكوين مجموعات ومنظمات الـ DPOs)

تبنى المراكز المتخصصة والمختصين في الإعاقة أدوار ومسؤوليات جديدة (مراكز موارد ومصادر)

- تنظيم فعاليات وأنشطة لبناء اتجاهات إيجابية. التعاون والمشاركة مع وسائل الإعلام بهدف العمل على برامج و/أو حملات إعلامية توعوية تعرف المشاهد بالمفاهيم الحديثة للإعاقة بحسب المعايير الدولية وكيفية التعامل مع الأشخاص ذوي الإعاقة - تنظيم أنشطة توعوية في المؤسسات الخاصة، وفي جمعيات أو مؤسسات مجتمع مدني أخرى
- إنشاء معرض للأجهزة والتكنولوجيا المساعدة للأطفال لتعريف أهالي بها وكيفية استخدامها وإمكانية استعارتها أو إعارتها للأطفال. المساهمة في تقديم تكنولوجيا مساعدة للأشخاص الذين يحتاجون إليها (البحث عن مصادر تمويل، في حال عدم وجود التمويل الكافي).
- تطوير برامج التدريب المهني والتأهيل لمواكبة متطلبات سوق العمل ومساندة ودعم الأشخاص ذوي الإعاقة على إيجاد فرص عمل مع الأخذ بعين الاعتبار طبيعة سوق العمل التنافسية.
- إجراء تقييمات واستطلاعات في منطقة جغرافية معينة بالشراكة مع الجهات الأكاديمية أو المعنية لجمع المعلومات حول عدد الأشخاص ذوي الإعاقة في المنطقة المذكورة لفهم احتياجات الأسر لبرامج بناء القدرات.

تبنى المراكز المتخصصة والمختصين في الإعاقة أدوار ومسؤوليات جديدة (مراكز موارد ومصادر)

- دعم وتقديم الاستشارات والمساندة الفنية لكافة الخدمات العامة كي تصبح أكثر دمجاً وترحباً بالأطفال والأشخاص ذوي الإعاقة:
 - خدمات صحية دامج
 - مؤسسات تعليمية دامج (مدارس الدمج ..روضات الأطفال ..الخ)
 - توظيف دامج وفرص عمل دامج
 - خدمات ترفيهية دامج
 - دور العبادة وممارسة الشعائر الدينية
 - ..الخ

تبنى المراكز المتخصصة والمختصين في الإعاقة أدوار ومسؤوليات جديدة (مراكز موارد ومصادر)

- إنشاء /دعم برامج تنمية مجتمعية دامجة CBID
 - التوعية بمنهج الـ CBID
 - الشراكة مع جمعيات محلية/ جهات محلية لإنشاء مشروعات CBID
 - دعم إنشاء وحدات وخدمات محلية للأشخاص ذوي الإعاقة بالشراكة مع الجمعيات الأهلية
 - إنشاء ودعم آليات إدارة البرامج والتشبيك والتنسيق...الخ
 - تعيين أو توظيف (في حال عدم وجود الخبرات الكافية) أشخاص يتم تدريبهم للعمل كمدرء حالات (case managers) في المراكز أو منتسبين للإدارة المحلية للبرنامج الـ CBID

مستلزمات تطبيق التنمية المجتمعية الدامجة

- عدم اتخاذ أي قرارات أو وضع خطط أو سياسات من دون المشاورة مع أصحاب الشأن أنفسهم، أي الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم.
- تخصيص الميزانيات للمشاريع الخاصة بالمؤسسات الرعائية وليس للمشاريع ذات الطابع المجتمعي
- تبني طريقة مُستحدثة لتقديم الخدمات من خلال ممارسات تصل إلى الأشخاص ذوي الإعاقة وتلبي إحتياجاتهم (person-centered practice) – تبني أفكار خارج الصندوق وطرق عمل حديثة وابتكارية تعكس التوجه العالمي

أساس عمل برامج التنمية المجتمعية

CBID – Community Based Inclusive Development

تمكين الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم

تدريب

توعية وتمكين (قبل
المشاركة في صنع
القرار)

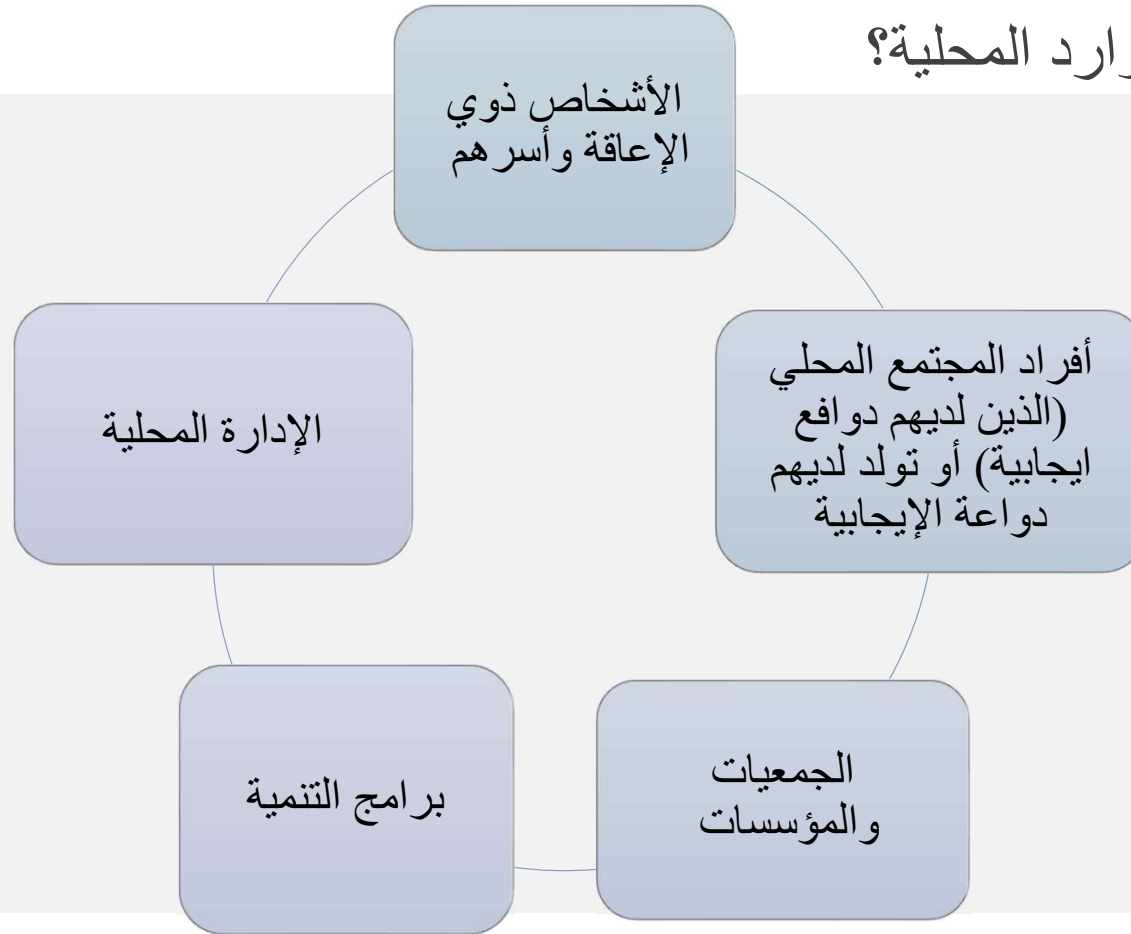
الوصول إليهم

تكوين مجموعات
المساندة الذاتية/ الشبكات
الغير حكومية، منظمات
الأشخاص ذوي الإعاقة

مشاركة في إدارة وتقديم
الخدمات والأنشطة
المجتمعية

تحريك المصادر والموارد المحلية

ما هي المصادر و الموارد المحلية؟



التنسيق والتشبيك والتكامل

- استحداث آليات مستدامة للتنسيق والتشبيك والتكامل بين كافة الجهات المعنية وأصحاب المصلحة ومقدمي الخدمات الحكومية وكافلي حقوق الأشخاص ذوي الاعاقة

- وضع نظام إحالة (تحديد العلاقات بين الجهات المعنية)

التوعية - المناصرة

التوعية وتغيير الاتجاهات

المناصرة و كسب التأييد والتأثير

الفرق بين التوعية والمناصرة وكسب التأييد

التأكيد على أهمية التوعية وتنوع أساليبه

لماذا المناصرة؟ كيف تتم المناصرة؟ علي أي مستوى: محلي أم وطني (مثلا مناصرة لإحداث تغيير منشود لتبني مفهوم الإعاقة المبني على الحقوق والنموذج الاجتماعي)

التنمية الدامجة

Inclusive Development

- توعية وتدريب (أصحاب الشأن ومقدمي الخدمات/ متخذي القرار)
- إمكانية الوصول (بكافة أشكالها) و إتاحة الاستخدام
- تحقيق:

Inclusive Education

- التعلم الدامج

Inclusive health

- خدمات الصحة الدامجة

Inclusive recreational activities

- الخدمات الترويحية الدامجة

Inclusive religious services

- شعائر ودور عبادة دامجة

التوصيات المبنية على نهج التنمية المجتمعية الدامجة

ولذلك، إن انتهاج فكر التنمية المجتمعية الدامجة يوجّه الدول للعمل على تطبيق الإجراءات التالية في ما يخص الخدمات الحكومية:

- إعادة هيكلة الخدمات الحكومية مع الأخذ بعين الاعتبار المادة 19 من الإتفاقية الدولية التي تنص على حق الأشخاص ذوي الإعاقة بالعيش المستقل والتي تحفز/تشجع على العيش المستقل والوصول والحصول على الخدمات والموارد أسوةً بالأشخاص من غير ذوي الإعاقة: مثال: تأمين مرافق وخدمات عامة تكون سهلة الوصول: وسائل نقل، طرقات وأرصفة، دور عبادة، بيوت، بالإضافة إلى مساعدة/شخصي/ة،
 - العمل على التنسيق والتشبيك بين الجهات الفاعلة المسؤولة عن تقديم الخدمات فيما بينها على المستوى المحلي حيث يعيش الشخص ذو الإعاقة ويتلقى الخدمات
 - ربط الخدمات التي يتلقاها الأشخاص ذوي الإعاقة بالنظم الوطنية للخدمات
- مثال: يجب أن تكون هذه الخدمات منعكسة في: القانون، معايير الخدمات، تدريب الكوادر، تغطية النفقات، إلخ.

التوصيات المبنية على نهج التنمية المجتمعية الدامجة

- إضافة خدمات جديدة ومبتكرة تحفّز العيش المستقل للأشخاص ذوي الإعاقة وتعكس إهتمام والتزام الدولة في المادة 19 من الإتفاقية، والدمج في المجتمع وتكافؤ الفرص.

مثال: تقديم خدمات خاصة لدعم عائلات الأشخاص ذوي الإعاقة، وبناء قدراتهم ومساندتهم ودعمهم على العيش باستقلالية

- مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة والمنظمات التي تمثلهم بطريقة فعّالة في عملية تخطيط وتصميم الخدمات الحديثة والخدمات الجديدة

مثال: تشكيل مجموعات عمل يتم فيها التشاور معهم والأخذ برأيهم

- تطوير وتنفيذ ممارسات أو خطط تعكس تبني الدولة للتكنولوجيا لجعل الخدمات ملبّية للاحتياجات الفردية للأشخاص ذوي الإعاقة ومتاحة لهم.

مثال: تقديم الخدمات الصحيّة عن بعد (tele-health)، تطوير آليات تواصل متاحة الوصول للأشخاص ذوي كافة أنواع الإعاقات، مراقبة الحالة عن بُعد، إلخ

- تقديم دعم/حافز لمقدمي الرعاية للأشخاص ذوي الإعاقة والإعتراف بدورهم في مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع

مثال: تخصيص راتب شهري/تعويض لمقدمي الرعاية، إعفاؤهم من رسوم مالية، تأمين فرص تقدّم وظيفي، إلخ.

التوصيات المبنية على نهج التنمية المجتمعية الدامجة

- تصميم خدمات وبرامج تلبي الاحتياجات الفردية للشخص ذي الإعاقة لأن للأشخاص ذوي الإعاقة إحتياجات/رغبات/أهداف مختلفة، لذلك، يجب تقديم خدمات تصب في تحقيق العيش المستقل عامةً، وأهدافهم الخاصة خاصةً.
- جعل هذه الخدمات متاحة الوصول وقريبة من مكان سكن الأشخاص ذوي الإعاقة، وعدم حصرها في مكان/مركز واحد في المدينة، أي جعل هذه الخدمات لامركزية، كخطوة أساسية نحو تحرير الخدمات الخاصة بالإعاقة من بابها الضيق المرتبط حصراً بالمؤسسات وجعلها خدمات مجتمعية تعزز مشاركة الأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمع
- إيصال الميزانية للمستفيدين مباشرةً واستحداث آليات تتيح للشخص ذي الإعاقة إختيار كيفية توزيع/تخصيص المساعدات التي يتلقاها من الدولة وكيفية تقسيمها، مما يعزز حرية الإختيار والعيش المستقل.
- مثال: من الممكن أن يختار شخص صرف الجزء الأكبر من المساعدات على التكنولوجيا المساعدة، وأن يختار شخص آخر تخصيصها لأغراض تعليمية كدفع جزء من قسط الجامعة.

التوصيات المبنية على نهج التنمية المجتمعية الدامجة

- جمع البيانات وتصميم مجموعة من البيانات تحتوي على مختلف أنواع الخدمات المُقدّمة للأشخاص ذوي الإعاقة، والمستفيدين من هذه الخدمات، وتصنيف أعداد الأشخاص ذوي الإعاقة الذين يستفيدون من كل خدمة بحسب نوع إعاقتهم، وعمرهم، وجنسهم، بالإضافة إلى التكلفة التي يدفعها الشخص للحصول على كل خدمة، علمًا بأنّ هذا التصنيف يساعد الدول على تخصيص الموازنة الخاصة بكل خدمة بشكل فعّال ومبني على الحاجة الحقيقية للأشخاص ذوي الإعاقة.
- تصميم آليات خاصة برصد الإيذاء النفسي أو الجسدي، بالإضافة إلى آليات الشكوى والمحاسبة
- تحديد معايير مُلزِمة لمقدمي الخدمات بهدف ضمان الجودة في تقديم الخدمات، وتحديد آليات لوقف هذه التراخيص أو إتخاذ التدابير لسحب الرخصة عند المخالفة.
- استحداث طرق خاصة بالدولة بهدف الحصول على آراء الأشخاص ذوي الإعاقة في عملية وضع السياسات، والتخطيط الإستراتيجي، والبرامج الوطنية، والقرارات التي تُتخذ في المجالس الوطنية، والمجالس على مستوى المحافظات، والمجالس المحليّة

الحوار الإقليمي حول التنمية المجتمعية الدامجة

تنظم الشبكة الدولية للتأهيل المجتمعي (CBR/CBID Global Network) بالتعاون مع لجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا – الاسكوا والشبكة المصرية للتأهيل المرتكز على المجتمع، بالإنابة عن عدد من الشبكات العربية للتأهيل المجتمعي/ التنمية المجتمعية الدامجة، حواراً إقليمياً حول قضايا مرتبطة بمنحي و أسلوب عمل "التنمية المجتمعية الدامجة" (الشاملة للجميع)، والذي كان يعرف سابقاً بالتأهيل المجتمعي أو التأهيل المرتكز علي المجتمع.

تم عقد خمس حوارات اقليمية في منطقتنا العربية خلال شهري نوفمبر/ تشرين الثاني وديسمبر/ كانون الأول عام 2021

من أهم توصيات الحوار الإقليمي حول التنمية المجتمعية الدامجة

- ترسيخ معنى ومفهوم الإعاقة وفقاً للنموذج الحقوقي والاجتماعي: إن الإعاقة ناتجة عن تفاعل المشكل الصحي لدى الشخص، مع العوامل البيئية والسياق المحيط من حيث التشريعات وثقافة واتجاهات المجتمع. لذا يجب العمل على التهيئة وإمكانية الوصول لذوي الإعاقة، وإزالة العوائق البيئية والحواجز السلوكية كافة، وتفعيل القوانين، وعدم تجميدها والعمل على إنكاء الوعي لدى شرائح المجتمع المختلفة.
- العمل على وضع خطط عمل محلية لإزالة الحواجز والعراقيل أمام دمج وتمكين الأشخاص ذوي الإعاقة. يتم وضع الخطط من خلال لجان/آليات عمل محلية مكونة من سلطات محلية، ومقدمي الخدمات العامة، وجمعيات، ومنظمات الأشخاص ذوي الإعاقة وأسرهم. التوصية باعتماد هذه الخطة من الإدارة المحلية/ المحليات وضمان مشاركتهم والقيام بدور قيادي لو أمكن.
- تقديم حزمة من التدريبات وبرامج إنكاء الوعي للأشخاص ذوي الإعاقة حول حقوقهم كاملة، وتدريبهم في مجال المناصرة وكسب التأييد لمعرفة الحق ثم كيفية المطالبة به.
- تهيئة الظروف للأشخاص ذوي الإعاقة وخلق الفرص أمامهم للوصول لصناع القرار لإسماع صوتهم والتحدث عن قضاياهم وحقوقهم.

من أهم توصيات الحوار الإقليمي حول التنمية المجتمعية الدامجة

- إنكفاء وعي المجتمع بفكرة التنوع والاختلاف وتقبل الآخر، واستخدام المصطلحات اللائقة عند التواصل مع الأشخاص ذوي الإعاقة وعند مخاطبتهم، وهذا كله يأتي ضمن حُزم من التدريبات على التواصل الفعال مع الأشخاص ذوي الإعاقة وفقاً للنهج الحقوقي.
- تحريك الموارد المحلية المتاحة لخدمة برامج التنمية المجتمعية الدامجة في مختلف القطاعات وجعلها أساساً في التخطيط والتنفيذ؛ إذ أن مثل هذه البرامج قادرة على إحداث فرق حقيقي في العيش الكريم للأشخاص ذوي الإعاقة في المجتمعات
- توفير خارطة للحقوق والخدمات المتوفرة على المستوى المحلي وآليات الحصول عليها والشكوى والإبلاغ.
- التوصل إلى الأشخاص المؤثرين في كل مجتمع وضرورة العمل معهم، ومعرفة الشخصيات المفتاحية مثل الوجيهاء والقيادات الدينية والمجالس والقيادات المحلية.
- ضرورة دراسة المجتمع قبل بدء العمل معه والحرص دائماً على القيام بدراسات مسحية مستفيضة في بداية العمل في برامج التنمية المجتمعية الدامجة/ الخدمات المجتمعية، وتجنب البناء على افتراضات مسبقة عن المجتمع

خطط مستقبلية لدعم تطبيق التنمية المجتمعية الدامجة في الدول العربية

- (1) دعم الدول الأعضاء لتطوير سياسات وخطط عمل وطنية لتبني وتطبيق التنمية المجتمعية الدامجة
- (2) إنشاء شبكة عربية للتنمية المجتمعة الدامجة وربطها بالشبكة العالمية CGN
- (3) دعم عقد مؤتمر إقليمي ومؤتمرات وطنية حول التنمية المجتمعية الدامجة
- (4) تشجيع الدول العربية على المشاركة في المؤتمر العالمي للتنمية المجتمعية الدامجة في أوغندا في صيف 2024.

للمعرفة وتحليل الوضع الحالي لكل دولة، برجااء ملء أسئلة استبيان المقرر الخاص المعني بالأشخاص ذوي الإعاقة "إعادة تصوّر الخدمات في القرن الحادي والعشرين لإعمال الحق في العيش بشكل مستقل والدمج في المجتمع للأشخاص ذوي الإعاقة" وإرسالها إلى المقرر قبل نهاية شهر أكتوبر/ تشرين الأول

<https://www.ohchr.org/en/calls-for-input/2022/call-inputs-report-special-rapporteur-rights-persons-disabilities-52nd-session>



Shared Prosperity **Dignified Life**



Thank you